

الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية - حالة الأردن (1990 - 2011)

د. سامر علي عبدالهادي

قسم الاقتصاد / جامعة الزرقاء - الأردن

ملخص: تعتبر مشكلة المديونية الخارجية من أهم المشاكل التي واجهتها الدول العربية كغيرها من الدول النامية، نظراً لآثارها الخطيرة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه نجد أن تلك الدول تعاني من انخفاض في حصيلة المدخرات المحلية وعوائد الصادرات، وكذلك ارتفاع في معدلات الاستهلاك، مما أدى إلى قلة الاستثمارات المحلية. تعتبر المديونية الخارجية مصدراً هاماً من مصادر الدخل بالنسبة للدول النامية، والأردن باعتبارها أحد هذه الدول، يعتمد بشكل كبير على الديون الخارجية لتمويل الفجوة الادخارية وميزان المدفوعات. الهدف الرئيس من هذه الورقة هو الكشف عن العلاقة بين المديونية الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن خلال الفترة من 1990-2011، وذلك باستخدام التحليل القياسي للسلاسل الزمنية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هناك أثر سلبي للمديونية الخارجية على كل من النمو الاقتصادي، والاستهلاك، والمدخرات المحلية، الاستثمار والميزان التجاري بشقيه الصادرات والمستوردات.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، المديونية الخارجية، الميزان التجاري، الفجوة المحلية، فجوة العملات الأجنبية، طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

مقدمة

تعتبر مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية من أهم المشاكل التي واجهتها كغيرها من الدول النامية، نظراً لآثارها الخطيرة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث اقترنت الخطط التنموية لمعظم الدول النامية بضرورة توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف تلك الخطط، وبالتالي النهوض بقطاعات الاقتصاد الإنتاجية المختلفة. ولكن في الوقت نفسه نجد أن تلك الدول تعاني من انخفاض في حصيلة المدخرات المحلية وعوائد الصادرات، وكذلك ارتفاع في معدلات الاستهلاك، مما أدى إلى قلة الاستثمارات المحلية.

ولتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كان لا بد من توفير التمويل اللازم لذلك، وكان الاقتراض الخارجي أحد الوسائل الهامة لتلك الدول، حيث بدأت بالاعتماد على هذا المصدر لتغطية القصور في الموارد والإمكانات المالية المتاحة، ونتيجة لذلك وصل معدل النمو في الدين العام الخارجي إلى مستويات مرتفعة جداً، وهذا إن دل فإنما يدل على الاقتراض المستمر من الخارج طوال السنوات الماضية بهدف تمويل التنمية.

والأردن شأنه شأن الدول النامية الأخرى، يعاني من عدة اختلالات اقتصادية ناتجة عن نقص الموارد المالية والاقتصادية المحلية، مما عمل على تدين القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية، وبالتالي انخفاض حجم الصادرات الأردنية من جهة، وتحويل قسم كبير من الإنفاق العام والخاص نحو المستوردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى وجود عجز مزمن ومستمر في الميزان التجاري، مما دفعه للاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية كالمساعدات والمنح والقروض الخارجية وغيرها.

عليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الوضع الراهن للمديونية الخارجية وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الأردني، والحلول المقترحة للتقليل من حدة هذه المشكلة، حيث سيتم دراسة أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي، وكذلك دراسة أثر المديونية الخارجية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وسيتيم الاستناد على نماذج قياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين كل من المديونية الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي، وكذلك طبيعة العلاقة بين المديونية الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ممثلة بالاستهلاك، والاستثمار، والميزان التجاري، والمدخرات المحلية. وذلك لمعرفة جدوى تلك الأموال التي تم اقتراضها من الخارج، وآثارها على النشاط الاقتصادي ككل. وتغطي الدراسة الفترة الزمنية ما بين 1990 إلى 2011 للأردن.

الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية - حالة الأردن (1990 - 2011)

الدراسات السابقة

ناقشت العديد من الدراسات السابقة تأثير المديونية الخارجية على المتغيرات الاقتصادية، وكانت نتائج هذه الدراسات متباينة، فالبعض توصل إلى وجود علاقة طردية، والبعض الآخر وجد أن هناك علاقة عكسية.

استخدم Lyoha (1999) نمج المحاكاة للتحقق من تأثير الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية للفترة من 1970 إلى 1994، ووجد أن الديون الخارجية تعمل على تخفيض الاستثمار بالتالي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

أما Karagol (2002) فقد بحث في طبيعة العلاقة بين خدمة الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في تركيا للفترة من 1956 - 1996، حيث استخدم تقنية التكامل المشترك المتعدد، ووجد أن العلاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الجبل الطويل. ومن ناحية أخرى لم يجد Schclarek (2004) فلم يجد أي دليل على أن الدين العام الخارجي يؤثر على إنتاجية عناصر الإنتاج، ولكنه وجد في الدول النامية أن معدل النمو الاقتصادي المرتفع مرتبط بانخفاض معدلات الدين العام الخارجي وليس معدلات الدين الخاص الخارجي. وهذا ما أكده Adepoju وآخرون (2007)، حيث وجدوا أن تراكم الديون الخارجية يعرقل النمو الاقتصادي في نيجيريا، وكذلك مالك و آخرون (2010) وجدوا أن الدين الخارجي وخدمة الدين لهما أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي في الباكستان خلال الفترة من 1972 - 2002. وهذه النتائج مشابهة لنتائج دراسة حميد وآخرون (2008) والمتعلقة بدراسة أثر الديون الخارجية والأسهم الرأسمالية والقوى العاملة على النمو الاقتصادي الباكستاني للفترة 1976 - 2003.

في حين أن Jayaraman وآخرون (2008) أكدوا على أن ارتفاع تدفق المساعدات والديون الخارجية قد ساهم بشكل واضح في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في ست دول من دول المحيط الهادئ خلال الفترة 1988 - 2004. كما أكد Butts (2009) على وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والدين العام الخارجي في 13 دولة من أصل 27 دولة من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال دراسة أجريت للفترة 1970 - 2003.

أما دراسة عبدالمهدي (2013) والتي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1990-2011، حيث وجد أن هناك علاقة طردية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، وكذلك هناك علاقة عكسية بين خدمة الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم المديونية الخارجية

يمكن تعريف القرض الخارجي بأنه اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية مع الالتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترات زمنية قادمة يتفق عليها في عقد القرض⁽¹⁾.

كم عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير القروض الخارجية بالموارد (الحقيقية أو المالية) التي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين والقابلة للتسديد بعملات أجنبية أو سلع أو خدمات⁽²⁾.

في حين عرفت مجموعة العمل الدولية متعددة الأطراف المديونية الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة خلال فترة زمنية على المقيمين في دولة ما تجاه غير المقيمين لدفع المبلغ بالإضافة لفوائده المترتبة عليه إن وجدت. وهذا التعريف يتطلب نظام مرن لتدوين وإدارة الديون الخارجية، كما يتطلب معرفة كافة الالتزامات المالية المترتبة على الدولة سواء ديون الحكومة، أو ديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة من قبل الحكومة، بالإضافة إلى عمليات الاستثمار المباشر⁽³⁾.

1. زكي، رمزي، أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978، ص 66

World Bank, World external debt, Dec 1981, p111 2.

3. إدارة الديون الخارجية ، سلسلة دورية، 2004 ، ص5

أسباب المديونية الخارجية

هناك العديد من الأسباب والمتغيرات التي تفسر سبب مشكلة الاستدانة الخارجية في الدول النامية منها:

1. نقص المدخرات الوطنية في الدول النامية:

هناك قصور واضح في حجم الموارد المحلية وبالذات المدخرات الوطنية، حيث بلغت عام 1990 في الأردن 84.9 مليون دينار أردني، ثم أخذ بالتزايد إلى أن وصل إلى 777.8 مليون دينار عام 1997، ثم انخفض بمقدار 20% عام 1998 ليصل إلى 623.3 مليون دينار عام 1998، في حين كان الانخفاض الملحوظ في حجم الادخار المحلي (الوطني) عام 2007 بمقدار 70% حيث بلغ 371.1 مليون دينار مقارنة مع عام 2006 حيث بلغ 1222.9 مليون دينار.

وهذا بدوره دفع الأردن بشكل خاص والدول النامية بشكل عام إلى الاعتماد المفرط على مصادر التمويل الأجنبية في تمويل العجز في الموازنة العامة وفجوة العملات الأجنبية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

1. ضعف القدرة التفاوضية حول القروض الممنوحة والشروط المتعلقة من ناحية فترات السداد وأسعار الفوائد وما يرافق ذلك من

انخفاض في عنصر المنحة في تلك القروض.

2. تعاني معظم الدول النامية من ضعف شديد في القطاع الصناعي والتركيز على قطاعات اقتصادية أخرى أقل إنتاجية مثل القطاع الزراعي.

3. عدم توجيه القروض الممنوحة نحو القطاعات والمشاريع الإنتاجية والتي تتصف بأنها كبيرة العائد (High Return Projects).

4. انتشار ظاهرة تهريب رؤوس الأموال:

ويعرف هروب رؤوس الأموال بأنه القيمة الإجمالية لمجموع التدفقات النقدية من الاقتصاد الوطني للخارج سواء استثمارات في شراء السندات والأسهم واذونات الخزينة والعقارات الحقيقية وغيرها⁽¹⁾.

(1) حداد، أديب "سر قوة الدينار الأردني" - البنك المركزي الأردني - دائرة الأبحاث والدراسات - 1987، ص98

وقد استخدم البنك الدولي عام 1986 الصيغة التالية لحساب حجم تهريب رؤوس الأموال:

$$ه = د + س + ج - ح$$

حيث أن:

ه: هروب رؤوس الأموال.

د: التغيير في مجموع الديون الخارجية.

س: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج: العجز في الميزان التجاري.

ح: الزيادة في الاحتياطيات.

وبذلك نجد أن الديون الخارجية لها ارتباط موجب بهروب رؤوس الأموال، وعليه فإن أي محاولة لمعالجة هروب رؤوس الأموال توجب تقليل

الديون الخارجية أو استئصالها⁽¹⁾.

وبشكل عام، تعاني معظم الدول النامية من الفساد بمختلف أشكاله المالي والإداري والسياسي، ونجم عنه نهب جزء كبير من القروض الخارجية وتهريبها للخارج مما أدى إلى تراكم الديون وفشل التنمية⁽²⁾.

الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية - حالة الأردن (1990 - 2011)

الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية

تلعب القروض الخارجية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول النامية، حيث يرى البعض أن القروض الخارجية تستغل في الإنتاج وتنمية الصادرات وإحلال الواردات وفي النهاية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والمدخرات الوطنية وينعكس ذلك إيجابياً على ميزان المدفوعات، في حين يرى البعض الآخر أن القروض الخارجية لا يتم استخدامها بشكل جيد ولا يتم توجيهها إلى قطاعات إنتاجية، وإنما يتم تحميل الأجيال القادمة تبعات هذه القروض الخارجية وما يترتب عليه من أقساط وفوائد.

1. مقابلة، علي "هروب رأس المال وعلاقته بالمديونية الخارجية وتطبيق ذلك على الأردن كنموذج للدول النامية العربية

والإفريقية" ص 459، ص 470، ورقة مقدمة في مؤتمر (المديونية الخارجية للأقطار العربية الأفريقية)، مصراته، ليبيا 1989

2. صيام، أحمد زكريا، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير

منشورة، الجزائر 1996، ص 98

وبشكل عام يمكن تقسيم الآراء الاقتصادية حول أهمية القروض الخارجية إلى مجموعتين:

1. المدرسة التقليدية: يرى إتباع هذه المدرسة أن للاقتراض الخارجي أثراً إيجابياً على اقتصاديات الدول النامية، وتعزى هذه المدرسة سبب تدني مستويات التنمية في الدول النامية إلى انخفاض حجم مدخراتها الوطنية ورصيداً من العملات الأجنبية، وتعاني الدول النامية بشكل عام من فجوتين: فجوة الادخار Saving Gap وهي تمثل الفرق بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية، وفجوة العملات الأجنبية وهي تمثل الفرق بين صادرات الدولة ومستورداًتها.

ان الأثر الإيجابي للقروض والمساعدات الخارجية على فجوة الادخار يكون من خلال مساهمتها في زيادة حجم الاستثمارات بشكل مباشر، وكذلك زيادة في التراكم الرأسمالي المحلي بشكل غير مباشر، الأمر الذي من خلاله تستطيع الدولة المتلقية للقروض والمساعدات الخارجية أن تقلل من حجم تلك الفجوة عن طريق زيادة مستوى الدخل والذي سيعمل بدوره على زيادة معدل الادخار المحلي (Chenery and Carter, 1973).

أما بالنسبة لفجوة العملات الأجنبية، فإن القروض والمساعدات الخارجية تعتبر مصدراً جديداً للعملات الأجنبية والتي ستساعد الدول المستقبلية لها في الحصول على متطلبات الاستيراد من السلع الرأسمالية والوسيلة والتي يمكن أن تستخدم في زيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي ستساهم في النهاية في زيادة حجم الصادرات وبالتالي تخفيض حجم تلك الفجوة بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي (المومني، 1987)

2. المدرسة التحديدية: عارض إتباع هذه المدرسة النتائج التي توصلت إليها المدرسة التقليدية، حيث أشارت نتائج دراسات إلى أن تأثير القروض الخارجية ضعيف جداً على الدخل القومي ومعدلات النمو الاقتصادي، والسبب في الوصول لمثل هذه النتيجة يعود إلى سببين:

الأول: بسبب انخفاض معدلات الادخار المحلي للأسباب التالية:

أ. إن جزءاً كبيراً من القروض والمساعدات الخارجية يستخدم لزيادة مستوى الاستهلاك وليس لزيادة حجم المدخرات المحلية، وذلك بسبب تغيير تركيبة النفقات الحكومية لصالح الاستهلاك وما يرافق ذلك من انخفاض للميل الحدي للادخار (MPC) وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (MPC).

ب. ارتباط معظم القروض والمساعدات الخارجية بمشاريع و سلع تحددها الدول المقرضة، وبذلك تحدّ من قدرة الدول المقرضة على اختيار السلع والأساليب الإنتاجية والتكنولوجية التي تتلاءم مع اقتصاداتها.

ج. ضعف الجهود المبذولة في تحصيل الضرائب وانخفاض المستوى العام للضرائب.

الثاني: بسبب ارتفاع نسبة رأس المال إلى الإنتاج للأسباب التالية:

- أ. تخصيص جزء كبير من القروض والمساعدات الخارجية للمشاريع غير الإنتاجية، حيث يمكن أن تتمركز تلك الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية **Infrastructure Projects** والتي يكون إنتاجها غير مباشر مثل الطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها.
- ب. تخصيص جزء كبير من القروض الخارجية إلى مشاريع ذات تكنولوجيا رأسمالية مكثفة، ويعود ذلك إلى تأثير الهيئات والمنظمات المانحة لتلك القروض من جهة، واستراتيجيات الدول النامية من جهة أخرى⁽¹⁾.
- ج. ارتباط معظم القروض الخارجية بمشاريع معينة تنتج سلعا معينة تحددها الجهات المقرضة، وهذا بدوره يحد من قدرة الدولة المقترضة على اختيار أساليب الإنتاج المتاحة والتي تتمشى مع قدرة تلك الدولة⁽²⁾.

المديونية الخارجية في الأردن

واجه الأردن منذ استقلاله مشكلات عديدة على رأسها العجز في ميزان المدفوعات، وهذا ما دفع الأردن للاعتماد على القروض الخارجية لتمويل ذلك العجز، وتشير الإحصائيات إلى أن الأردن لجأت إلى الاقتراض الخارجي خلال السنة المالية 1949 - 1950، حيث وقعت على أول قرض خارجي من الحكومة البريطانية بقيمة مليون دينار أردني. وأوضحت البيانات الرسمية ان الرصيد القائم لحجم الدين العام الخارجي المترتب على المملكة من الجهات الدائنة شكّل مانسبته حوالي (20ر2 %) من الناتج المحلي الاجمالي المقدّر للعام الحالي 2012 كما وأن القروض الخارجية المتعاقد عليها بين الحكومة من جهة والجهات المقرضة من جهة أخرى استحوذت على مانسبته نحو (41ر5 %) من المحمل قروضا متعاقد عليها ومحرة بالدولار الأمريكي وتستحق السداد بما في ذلك تغطية كلفة مديونتها الواجبة الاستحقاق والتسديد بالعملة الأمريكية / الدولار فيما استحوذت القروض المتعاقد عليها بالعملة الأوروبية الموحدة / اليورو بنسبة تتراوح عند (7ر9 %) من المحمل في حين استأثرت الديون المحرة بالدين الياباني بما نسبته حوالي (20ر6 %) من اجمالي حجم القروض الخارجية بينما شكلت الديون المحرة بالدينار الكويتي مانسبته نحو (19 %) من محمل القروض الخارجية المتعاقد عليها بين الحكومة الأردنية والجهات المقرضة من الدول الخارجية حتى نهاية الفترة ذاتها.

1. المومني ، شامية 1989 "الآثار الاقتصادية للديون الخارجية للدول العربية الأفريقية، دراسة تحليلية قياسية من 1971-1987

ص300،

2. المومني، شامية 1989 ، مصدر سابق

وتجمع تقارير محلية ودولية على ان تفاقم ارتفاع حجم المديونية العامة لاسيما الخارجية منها يرتّب أعباء مالية بسقوف مرتفعة تتمثل بتزايد كلفة الفوائد المستحقة السداد إلى جانب تسديد الاقساط الواجب أطفائها في مواعيد سدادها اذ يشكل ذلك عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني واستنزافا لجانب كبير من الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة إلى اقتطاع مبالغ كبيرة من الإيرادات المحلية تصل في معدلها السنوي حوالي (13%) من محمل الإيرادات المحلية للخبزينة العامة على حساب تمويل بنود ذات اهمية كبيرة في نفقات الموازنة العامة لاسيما المشاريع التنموية كما ان كلفة الاقتراض الخارجي سواء كان ذلك على شكل فوائد او اقساط قروض خارجية تشكل عبئا وضغطا متزايدا على احتياطات المملكة من العملات الاجنبية لاسيما وان كلفة اعباء المديونية الخارجية (أقساطا وفوائد) يتم اقتطاعها وتحويلها لخارج المملكة بعملات صعبة سدادا لخدمة الديون الخارجية وبما يشكل خطوطا غير مأمونة على محمل الاوضاع الاقتصادية والمالية في المملكة.

وعزا مسؤولون أردنيون القفزة الكبيرة للدين العام في البلاد إلى خسائر شركة الكهرباء الأردنية خلال العامين الماضيين نتيجة انقطاع أو تدني تدفق الغاز المصري المصدر للأردن مما اضطر الشركة للجوء لتوليد الكهرباء عن طريق الوقود الثقيل . وتتهم المعارضة الأردنية واقتصاديون محليون السياسات الاقتصادية وسياسات خصخصة الشركات الإنتاجية والمؤسسات الكبرى والفساد في القطاع العام بأنه السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع القياسي في حجم الدين العام في المملكة. باتت أرقام الدين والالتزامات بالفساد لمسؤولين كبار في المملكة أحد محركات الاحتجاجات التي تنظمها قوى الحراك الشعبي والمعارضة في البلاد على وقع الربيع العربي منذ مطلع 2011.

الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية - حالة الأردن (1990 - 2011)

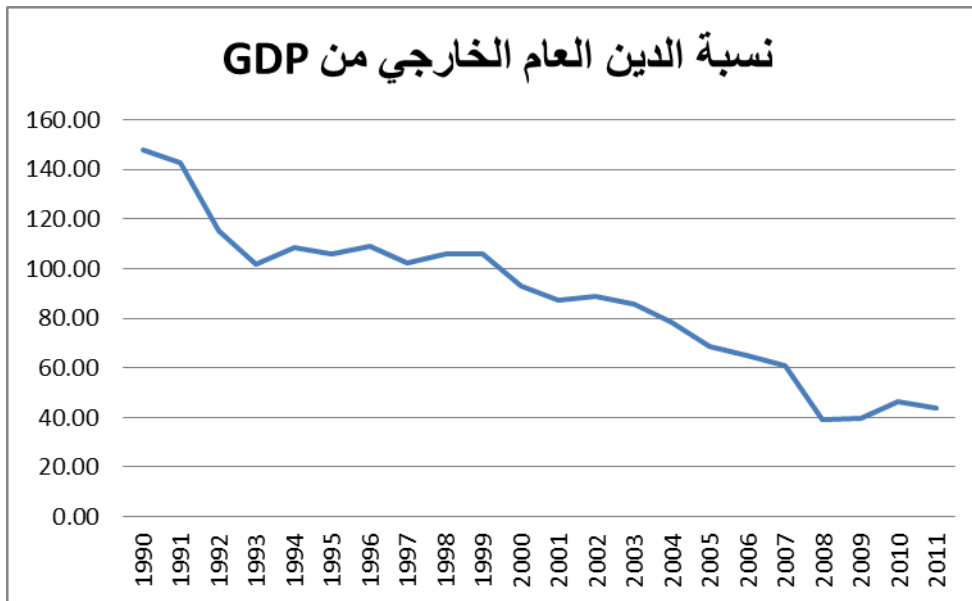
الجدول رقم (1) يبين الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تجاوز الدين الخارجي 100% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990-1999، وأقل من 100% وأكثر من 50% من عام 2000 إلى عام 2007، وأقل من 50% خلال الفترة 2008-2011.

جدول رقم (1): الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

| السنة | نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي | السنة | نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي |
|-------|---|-------|---|
| 1990 | 148.1 | 2001 | 87.1 |
| 1991 | 142.7 | 2002 | 88.7 |
| 1992 | 115.4 | 2003 | 85.8 |
| 1993 | 101.9 | 2004 | 78.4 |
| 1994 | 108.3 | 2005 | 68.5 |
| 1995 | 106.1 | 2006 | 65.0 |
| 1996 | 109.3 | 2007 | 60.9 |
| 1997 | 102.4 | 2008 | 39.3 |
| 1998 | 106.1 | 2009 | 39.6 |
| 1999 | 106.0 | 2010 | 46.2 |
| 2000 | 93.1 | 2011 | 43.8 |

* وزارة المالية

الشكل رقم (1)



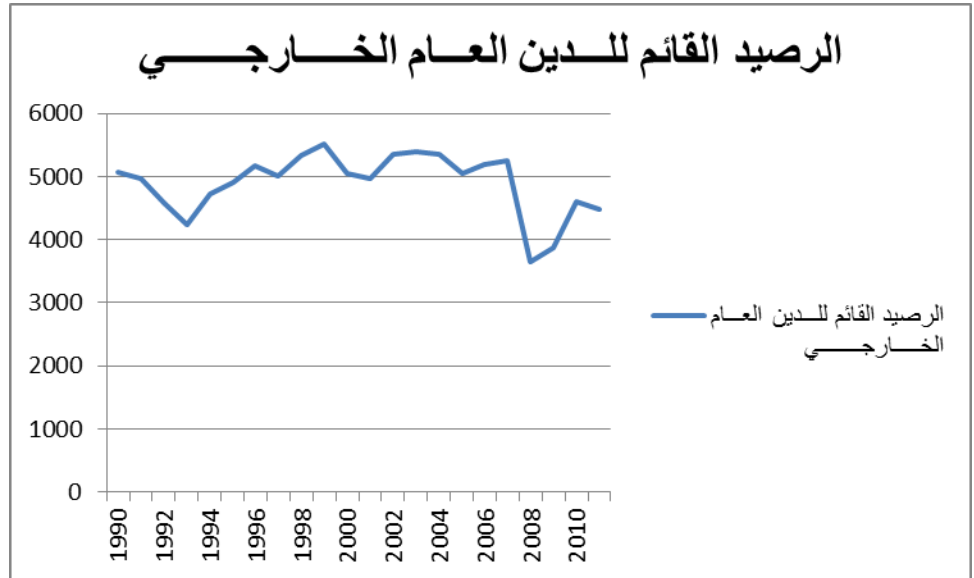
وبالنظر أيضا إلى الجدول رقم (2)، نجد أن رصيد الدين العام الخارجي وشهدت بعض التقلبات خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 4465.9 مليون دينار في عام 1995، مقارنة مع 4338.8 مليون دينار في عام 1994، مسجلا زيادة طفيفة بنسبة 2.9٪، كما كان الارتفاع نتيجة لمتطلبات التمويل الخارجي ضروري في هذه المرحلة وإلى تمكين الحكومة من متابعة عملية التصحيح لإعادة الهيكلة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وفي نهاية عام 1999 ارتفع التوازن ما يعادل الدين العام الخارجي مع مبلغ 176.4 مليون دينار تمثل 3.5٪ عن مستواه في عام 1998 لتصل إلى 5186.2 مليون دينار في عام 1999 مقارنة مع 5009.8 مليون دينار في عام 1998، وسبب هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع سعر صرف البن الياباني في الأسواق الدولية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الديون اليابانية المقومة بالدينار الأردني وكذلك زيادة حجم السحوبات من القروض الخارجية التي تقدمها بعض المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي.

كما في عام 2000 فقد انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي لتصبح 4794.7 مليون دينار والسبب في ذلك هو انخفاض أسعار الصرف لعملة الدول الدائنة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة تسديد القروض للشؤون الخارجية، وكذلك شراء (مبادلة) الديون الخارجية أو شطب الديون الخارجية لبعض البلدان، وعندما عاد رصيد الدين العام الخارجي ليرتفع عامي 2003 و 2004 إلى 5391.8 و 5348.8 مليون دينار على التوالي، في حين تراجع في عام 2005 هذا التوازن بوضوح إلى 5056.7 مليون دينار أردني، أي أن هناك انخفاض في الميزان، بما في ذلك 5.5٪ عن العام السابق، ومع ذلك، سجلت زيادة في عام 2006 بمقدار 129.8 لتصبح 5186.5 مليون دينار أردني، وجاء إلى هذه الزيادة إلى ارتفاع العملات أسعار صرف العملات الرئيسية للدول الدائنة مقابل الدولار الأمريكي وبالتالي مقابل الدينار الأردني، ثم ارتفعت في عام 2007 بنسبة 66.8 مليون دينار ليصبح 5253.3 مليون دينار أردني، ثم انخفض بشكل ملحوظ في عام 2008 بمقدار 1613.1 مليون دينار أردني عن مستواه في نهاية عام 2007 حيث بلغ 3640.2 مليون دينار أردني، وهذا الانخفاض هو نتيجة لانخفاض صافي الإقراض الخارجي نتيجة لتنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء مع الدول الأعضاء في نادي باريس للقروض التصديرية غير ميسرة.

جدول رقم (2): الدين العام الخارجي في الأردن

| السنة | الدين الخارجي | السنة | الدين الخارجي |
|-------|---------------|-------|---------------|
| 1990 | 5064.3 | 2001 | 4969.8 |
| 1991 | 4958.7 | 2002 | 5350.4 |
| 1992 | 4577.6 | 2003 | 5391.8 |
| 1993 | 4229.6 | 2004 | 5348.8 |
| 1994 | 4720.5 | 2005 | 5056.7 |
| 1995 | 4911.8 | 2006 | 5186.5 |
| 1996 | 5164.3 | 2007 | 5253.3 |
| 1997 | 4998.1 | 2008 | 3640.2 |
| 1998 | 5333.7 | 2009 | 3869 |
| 1999 | 5510.1 | 2010 | 4610.8 |
| 2000 | 5043.5 | 2011 | 4486.8 |

الشكل (2)



الجانب العملي للدراسة

1. أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي

تم تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي (GDP) والدين العام الخارجي (ED) بالصيغة التالية:

$$GDP = a_0 + a_1 Ed + \varepsilon$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت النتائج على النحو التالي:

$$GDP = 14435.6 - 1.674 Ed + \varepsilon$$

$$(-1.809)$$

$$F = 3.274$$

$$R^2 = 0.14$$

بلغ التأثير الحدي للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي (-1.674)، بمعنى أن القروض الخارجية لها أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي.

2. أثر المديونية الخارجية على المدخرات المحلية

كانت العلاقة بين المدخرات المحلية والقروض الخارجية مدار جدل بين العديد من الباحثين، فقد أشار الاقتصادي Papanek أن هناك مجموعة

من العوامل كالأضطرابات السياسية والتغيرات المفاجئة في معدلات التبادل التجاري تؤثر على الدول النامية مما يؤدي لوجود علاقة سالبة بين

المدخرات المحلية والقروض الخارجية⁽¹⁾. وقد قام الاقتصادي رحمان بايما بعلاقة بسيطة بين متوسط المدخرات المحلية (APS) ومتوسط القروض

الخارجية (AD) كما يلي⁽²⁾:

$$APS = b_0 + b_1 AD + \varepsilon$$

1. Papanek (1973), Aid, Foreign Private Investment, Saving and Growth in LDC, Journal of Political Economy 81, pp 120,131
2. Papanek (1973). مصدر سابق. ،

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت النتائج على النحو التالي:

$$APS = 0.47 - 0.26 AD$$

$$(-2.711)$$

$$F = 3.182 \quad R^2 = 0.46$$

وتشير نتائج التحليل إلى أن العلاقة بين متوسط المدخرات المحلية ومتوسط القروض الخارجية كانت سالبة وذات دلالة إحصائية حيث بلغت -) (0.26.

3. أثر المديونية الخارجية على الاستثمار

مستوى الاستثمار يتحدد بحجم المصادر الكلية المستخدمة لأغراض التكوين الرأسمالي، وبشكل عام تعتبر المدرسة التقليدية أن القروض الخارجية تساهم في زيادة حجم الاستثمارات في الدول المقترضة، كما أنها تساعد الدول المقترضة على زيادة حجم السلع الرأسمالية المستوردة والتي تساهم في زيادة مستوى الاستثمارات المحلية، ولاختبار ذلك تم الاعتماد على العلاقة التالية:

$$I = c_0 + c_1 RGDP + c_2 ED + \varepsilon$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت النتائج على النحو التالي:

$$I = 1240.9 + 0.541 RGDP - 0.496 ED$$

$$(12.038) \quad (-2.913)$$

$$F = 80.247 \quad R^2 = 0.91$$

نلاحظ أن القروض الخارجية لها أثر سلبي وذو دلالة إحصائية على الاستثمار، وكذلك معامل التحديد مرتفع حيث بلغ 91%.

4. أثر المديونية الخارجية على الاستهلاك

إحدى الانتقادات التي تم توجيهها لسياسة الاقتراض الخارجي التي تبنتها العديد من الدول النامية هو أن معظم هذه القروض يتم توجيهها نحو شراء السلع الاستهلاكية، وبالتالي تفقد الغاية الرئيسية التي من أجلها تم الاقتراض، ولمعرفة طبيعة العلاقة بين مستوى الاستهلاك والقروض الخارجية، تم الاعتماد على العلاقة التالية:

$$C = d_0 + d_1 RGDP + d_2 ED + \varepsilon$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت النتائج على النحو التالي:

$$C = -3515.9 + 1.753 RGDP - 0.001 ED$$

$$(52.310) \quad (-0.004)$$

$$F = 1378.047 \quad R^2 = 0.99$$

تشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية ولكنها ذات ليست ذات دلالة إحصائية وضعيفة جدا بين القروض الخارجية ومستوى الاستهلاك، حيث بلغ -) (-0.001).

5. أثر المديونية الخارجية على الصادرات

الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية - حالة الأردن (1990 - 2011)

قد تؤثر القروض الخارجية على الصادرات باتجاهين:

- من خلال زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا، وما يرافقه من انخفاض في حجم الصادرات لتلبية حاجات السوق المحلي.

- من خلال التأثير على الاستثمارات، وبالتالي زيادتها وزيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية للدولة.

ولمعرفة أي الأثرين يحدث في الاقتصاد الأردني، تم استخدام العلاقة الرياضية التالية:

$$X = e_0 + e_1 \text{RGDP} + e_2 \text{ED} + \varepsilon$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت النتائج على النحو التالي:

$$X = -489.4 + 0.932 \text{RGDP} - 0.304 \text{ED}$$

(19.442) (-1.677)

$$F = 194.555 \quad R^2 = 0.96$$

يتضح من النتائج أن للقروض الخارجية أثرا سلبيا ذو دلالة إحصائية على الصادرات الأردنية، وهذا قد يدل على أن القروض الخارجية لم يتم توجيهها نحو مشاريع إنتاجية تهدف إلى زيادة حجم الصادرات، بل قد تم توجيهها نحو زيادة الاستهلاك المحلي من السلع المحلية.

6. أثر المديونية الخارجية على المستوردات

تم الاعتماد على العلاقة الرياضية التالية لبيان أثر القروض الخارجية على المستوردات الأردنية وهي:

$$M = r_0 + r_1 \text{RGDP} + r_2 \text{ED} + \varepsilon$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت النتائج على النحو التالي:

$$M = 333.8 + 1.663 \text{RGDP} - 0.919 \text{ED}$$

(17.522) (-2.751)

$$F = 159.744 \quad R^2 = 0.95$$

نلاحظ من التحليل السابق أن هناك علاقة سلبية بين القروض الخارجية وحجم المستوردات الأردنية، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية، وهذا يعني أن القروض الخارجية قد ساهمت في التقليل من حجم المستوردات، إلا أنها في المقابل لم تساهم في زيادة الصادرات، الأمر الذي يبقى الميزان التجاري في حالة عجز.

النتائج والتوصيات:

1. النتائج:

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الإحصائية حول تأثير المديونية الخارجية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي على النحو التالي:

1. أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن وهذا يتفق مع أفكار المدرسة التجديدية.

2. تبين من النتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متوسط المدخرات المحلية ومتوسط القروض الخارجية، وهذا يدل على أن القروض الخارجية لن تساهم بشكل واضح في تعويض النقص في حجم المدخرات المحلية.

3. إن فاعلية القروض الخارجية في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية تعتمد على كيفية استخدام تلك القروض. ومن خلال نتائج

الدراسة تبين أن القروض الخارجية لم تساهم بشكل فاعل في زيادة حجم الاستثمار حيث كانت العلاقة بين الاستثمار والقروض الخارجية علاقة عكسية، وكذلك كانت العلاقة بين الاستهلاك والقروض الخارجية عكسية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية.

4. أظهرت نتائج الدراسة أن القروض الخارجية لم تساهم في زيادة حجم الصادرات، بل على العكس كان لها أثر سلبي معنوي على حجم الصادرات، وبالتالي لم تساهم في الحد من العجز في الميزان التجاري.
5. ان تفاقم ارتفاع حجم المديونية العامة لاسيما الخارجية منها يرتب أعباء مالية بسقف مرتفعة تتمثل بتزايد كلفة الفوائد المستحقة السداد إلى جانب تسديد الاقساط الواجب أطفائها في مواعيد سدادها اذ يشكل ذلك عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني

2. التوصيات:

توصي الدراسة ما يلي:

1. ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية بالدرجة الأولى ومحاولة التقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي المتمثل بالقروض الخارجية، وذلك من خلال تحفيز الادخار المحلي.
2. عمل دراسة شاملة طبيعة القروض الخارجية من حيث فترات السداد وأسعار الفوائد من جهة، ومدى الحاجة لهذه القروض والمنافع المتوقعة منها من جهة أخرى.
3. توجيه القروض الخارجية نحو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد والتي بحاجة إلى ذلك التمويل للنهوض بها.
4. الحد من تزايد القروض الخارجية ذات الشروط التجارية الصعبة.
5. وضع استراتيجيات تهدف إلى توجيه معظم التدفقات الخارجية نحو القطاع الصناعي الإنتاجي ذو القيمة المضافة المرتفعة، وتنمية الصناعات الإحلالية إلى جانب الصناعات التصديرية، وذلك بهدف تجسير الفجوة الخارجية وخلق فرص عمل للمواطن الأردني ورفع المستوى المعيشي له.

المراجع والمصادر:

1. العربية:

- 1 - آل علي، رضا (1991)، "أثر القروض الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية للبلدان النامية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل، الجمهورية العراقية.
- 2 - الباشا، مازن (2001)، "أثر التمويل الخارجي على التغيرات الهيكلية في الأردن"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل، الجمهورية العراقية.
- 3 - البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.
- 4 - الساكت، بسام (2000)، "المساعدات الخارجية والاقتصاد الأردني"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر (تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية في الأردن) للفترة من 1989-1999، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 5 - الكتاب الإحصائي السنوي 2008، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية - حالة الأردن (1990 - 2011)

- 6 - المقابلة، علي حسين، (1993) "تأثير المديونية على ظاهرة هروب رأس المال" دراسة تطبيقية على الأردن"، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس، العلوم الإدارية العدد 1.
- 7 - مقابلة، علي (1989) "هروب رأس المال وعلاقته بالمديونية الخارجية وتطبيق ذلك على الأردن كنموذج للدول النامية العربية والأفريقية" ورقة مقدمة في مؤتمر (المديونية الخارجية للأقطار العربية الأفريقية)، مصراته، ليبيا 1989.
- 8 - حداد، أديب (1987) "سر قوة الدينار الأردني" البنك المركزي - دائرة الأبحاث والدراسات - عمان الأردن.
- 9 - المومني، رياض (1987)، "أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية: التجربة الأردنية للفترة 1968 - 1985"، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الأردن.
- 10 للمومني، رياض (1995)، "المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية (2)، المجلد السابع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 11 للمومني، شامية (1989) "الآثار الاقتصادية للديون الخارجية للدول العربية الأفريقية، دراسة تحليلية قياسية من 1971-1987"، ورقة مقدمة في مؤتمر "المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية"، مصراته - ليبيا.
- 12 للنابلسي، تامر (1997)، "أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة من 1973 - 1994"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 13 للنسور، معن (2000) "المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر (تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية في الأردن) للفترة من 1989 - 1999، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 14 تركي، رمزي (1987) "أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث" الهيئة المصرية العامة للكتاب.

2. الانجليزية:

1. Adepoju, Adenike Adebisola, Salau, Adekunle Sheu and Obayelu, Abiodun Elijah. (2007) "The Effects of External Debt Management on Sustainable Economic Growth and Development: Lessons from Nigeria", MPRA Paper No. 2147.
2. Butts, Hector C. 2009. "Short Term External Debt and Economic Growth—Granger Causality: Evidence from Latin America and the Caribbean", The Review of Black political economy 36:93–111.
3. Hameed et al (2008) "External Debt and its Impact on economic and Business Growth in Pakistan" International Research Journal of Finance and Economics ISSN 1450-2887 Issue 20(2008).
4. Jayaraman, T.K. Evan Lau. 2008. "Does external debt lead to economic growth in Pacific Island countries", Journal of Policy Modeling, 31: 272–288.

5. Iyoha and Milton (1999) " External debt and economic growth in sub-Saharan African Countries: An econometric study" AERC Research Paper 90 African Economic Research Consortium, Nairobi.
6. Karagol (2002) "The Causality Analysis of External Debt Service and GNP: The case of Turkey " Central Bank Review 85(5) 1106-17.
7. Malik et al (2010) " External Debt and Economic Growth: Empirical Evidence from Pakistan", International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887 Issue 44(2010).
8. Abdelhadi, S.(2013) "External Debt and Economic Growth: Case of Jordan (1990-2011), unpublished paper.